المحاضرة 08. برامج الانفاق العمومي في الجزائر (2001-2019)

حزاق مصباح

المحاضرة 08. برامج الانفاق العمومي في الجزائر 2001-2019)

أولا .تمهيد :

شهد الاقتصاد الجزائري في الفترة (2001-2019) مجموعة من برامج الاستثمارات العمومية ذات طابع كينزي تميزت بالخصائص التالية :

- سياسة مالية توسعية
- برامج متوسطة الأمد (ثلاث الى أربع سنوات)
- الفترة (2001- 2014) طبق فيها الاقتصاد الجزائري ثلاثة برامج استثمارات تميزت بالرخاء والوفرة المالية استكملت تقريبا كل المخصصات المالية لهذه البرامج
- الفترة (2015-2019) طبق فيها الاقتصاد الجزائري برنامج واحد لم يستكمل نتيجت الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري سنة 2014 ، بحيث تم تجميد أغلبية المشاريع الكبرى وبرامج التجهيز العمومية وتجميد التوظيف في أغلبية القطاعات

ثانيا. عرض ببرامج الاستثمارات العمومية للفترة (2001-2019):

شهدت الفترة (2001-2019) أربعة برامج استثمارات عمومية نلخصها في مايلي :

- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)
- البرنامج التمكيلي لدعم النمو (2005-2009)
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
- المخطط الخماسي (مخطط دعم النمو الجديد)(2015-2019)

1.برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) هو عبارة عن برنامج متوسط الأمد لأربع سنوات أعلن عنه في 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية قدرت ب 625مليار دج ، أي مايعادل 07 مليار دولار ، يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية القائمة على التوسع في الانفاق يهدف الى تحقيق الغايات التالية :

- دعم نفقات التجهيز
- الوصول الى معدلات نمو سنوية تصل الى 5٪
- تقليص البطالة

الجدول التالي يوضح المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي

الجدول 01. المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة مليار دج

السنوات	المبالغ المالية	نسبة المبالغ
2001	205.40	٪39.10
2002	113.20	٪35.41
2003	20.50	٪21.56
2004	525	٪3.90
المجموع	625	٪100

2.البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يعد هذا البرنامج استكمالا لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي أعلن عنه في 07أفريل 2005 ، بلغت مخصصاته المالية 4203 مليار دج ، ما يعادل 114 مليار دولار ، وقد حددت أهدافه على النحو التالي :

- استكمال الاطار التحفيزي للاستثمار
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية

والجدول التالي يوضح مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو

الجدول 02.مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الوحدة مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسبة
تحسين ظروف الساكنة	1908.5	45.5
تطوير المنشئات القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.1
المجموع	4202.7	100

3.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يعد برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) أضخم برنامج اقتصادي من حيث المخصصات المالية وكذا من حيث الامكانيات المادية والمعنوية المرصودة له ، حيث خصص له مايقارب 21214 مليار دج أي مايعادل 296 مليار دولار وهو من أضخم البرامج التنموية في الدول النامية ، تمت الموافقة عليه في 24 ماي 2010 في مجلس الوزراء ، وقد حددت له الأهداف التالية :

- فك العزلة عن المناطق النائية
- اطلاق برامج واسعة في مجال السكن
- اطلاق برامج واسعة في مجالات التربية ، التعليم ، التكوين المهني
- دعم الجماعات المحلية

الجدول التالي يوضح المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

الجدول 03. المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسبة
التنمية البشرية	10.122	49.5
المنشآت القاعدية	6448	31.5
تحسين الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة	250	1.2
المجموع	21214	100

4.مخطط دعم النمو (2015-2019) :

تعد الفترة (2015- 2019) حساسة جدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري بالنظر الى الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر سنة 2014 الناتجة عن انخفاظ أسعار البترول ، وهو ماكان له تبعات مباشرة على المخطط الخماسي حيث لم تستكمل أغلبية محاوره وتوجهاته نتيجة تجميد أغلب برامج التجهيز العمومي سيما المشاريع الكبرى التي تستهلك مخصصات كبيرة من المخطط ، كما أن هذه الفترة شهدت تجميد التوظيف في أغلب قطاعات الوظيف العمومي باستثناء قطاعات التربية الوطنية ، التعليم العالي ، التكوين المهني ، الصحة .

أعلن عن البرنامج في ماي 2015 بمخصصات مالية قدرت ب21000 مليار دج ، وقد تميز هذا البرنامج بالخصائص التالية :

- عدم استكمال اغلبية قطاعاته
- التوقيف التام للبرنامج في الفترة 2017- 2019
- تجميد 75٪ من المشاريع الكبرى و استثمارات البنى التحتية
- استهداف معدل نمو اقتصادي يقدر ب 4٪

ثالثا. تقييم برامج الاستثمارات العمومية (2001- 2019):

استهلكت برامج الاستثمارات العمومية الممتدة من 2001 الى 2019 مبالغ مالية معتبرة (47042 مليار دج) ، مايعادل 687 مليار دولار (حسب مايوضحه الجدول رقم 04) ، الا أنها لم تستطع احداث الحركية المطلوبة في الاقتصاد الجزائري ، اذ ما يزال يعاني من اختلالات هيكلية عميقة :

- اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات
- اقتصاد غير متوازن
- أقتصاد غير متنوع (أحادي)

الاقتصاد الجزائري انفق أموالا ضخمة في السنوات الأخيرة دون أن تكون لها نتائج عملية في اتجاه التنويع الاقتصادي، وعليه فان النفقات العمومية في الجزائر هي نفقات طفيلية، عديمة الأثر ، تتحول الى قنوات تمتص الجهد المبذول على مستوى الجباية وتعبئة الموارد العمومية ، هذا هو الشيء الخطير في معادلة (جباية- نفقات) عندما تصبح هذه النفقات تستنزف ما تم تجميعه من الموارد العمومية

علينا اذا أن لا نتحرك فقط على مستوى معادلة الموارد والتحصيل ، تعبئة الموارد لا معنى له اذا لم تصاحبه سياسة عمومية فعالة تتجه الى الحد من الانفاق العشوائي غبر المضبوط

لتجاوز هذه الاختلالات الهيكلية ينبغي :

- اضفاء فعالية أكثر فيما يخص الرقابة على تنفيذ الاستثمارات العمومية (كثرة الصناديق الممولة للاستثمارات العمومية يضعف الرقابة عليها)
- اعتماد أدوات تمويلية جديدة خارج المحروقات لتمويل الاستثمارات العمومية لضمان ديمومة هذه الاستثمارات العمومية .
- التركيز على الاستثمارات العمومية ذات الأهمية للاقتصاد الجزائري المولدة للثروة ومناصب الشغل
- اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع العمومية خصوصا المشاريع الضخمة التي تستهلك أموالا مرتفعة جدا
- اعتماد الشراكة مابين القطاع العمومي والخاص في تمويل المشاريع الاقتصادية واشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية

- اعتماد الدراسات الدقيقة للمشاريع من حيث الكلفة لتجنب اعادة التقييم من فترة لأخرى الذي عرفته معظم المشاريع الاستثمارية التي عرفها الاقتصاد الجزائري

الجدول 04. مخصصات برامج الاستثمارات العمومية (2001-2019)

برامج الاستثمارات العمومية	المبلغ (مليار دج)	المبلغ(مليار دولار)
برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	625	07
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	4203	114
برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014	21214	286
مخطط دعم النمو 2015-2019	21000	280
المجموع	47042	687

آراف مصباح